سياسة ترامب في الشرق الأوسط: أرباح قصيرة الأجل.. وكوارث مستقبلية!

مر العام الأول من رئاسة دونالد ترامب، ما يتيح فرصة منطقية لتقييم سياسة الإدارة في الشرق الأوسط. وقد يكون عام واحد طويل بما فيه الكفاية للبدء في تمييز بعض الآثار المنهجية لسياسات الإدارة الجديدة. وقد تبدو المهمة غير معقولة لتقييم الرئيس ترامب وفق خطابه في الحملة الانتخابية، نظرا لما للخطابات من سمعة سيئة بالنسبة للوعود الكبيرة التي لا تنفذ. بيد أنه بالنظر إلى ما وعد به خلال حملة الرئاسة، العام ٢٠١٦، فقد أظهر - حتى لو لم يعلن ذلك تماما - سلسلة من المواقف المتسقة إلى حد ما فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وكما هو الحال مع العديد من مواقف الرئيس السياسية، يمكن وصف الفلسفة الكامنة وراءها على أنها «محو خطى أوباما». ووصف ترامب سياسة سلفه في الشرق الأوسط بأنها «كارثة»، واتهم الرئيس باراك أوباما بـ«ممارسة الضغط على أصدقاء الولايات المتحدة، وفي هذا السياق، انتقد ترامب بشدة دعم الإدارة السابقة للربيع العربي، قائلا إنه سيواصل العمل على الحفاظ على «الاستقرار الإقليمي، وليس التغيير الجذري» في الشرق الأوسط. واعتبر نهج أوباما مع الأصدقاء والأعداء - على حد سواء - بمثابة سوء تقدير استراتيجي.

وبالنسبة لترامب، تعد صياغة سياسة أميركية ناجحة في المنطقة أمرا بسيطا؛ حيث تتطلب تقديم دعم غير محدود للأصدقاء، والعداء المستمر مع الخصوم. وكجزء من هذا النهج - أبيض أو أسود - أكد ترامب على أربعة أهداف ملموسة:

١- هزيمة سريعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية.

٢- تعزيز الشراكات الإقليمية التقليدية لأميركا.

٣- التدقيق على دور إيران الإقليمي المتنامي ومواجهته.

٤- التفاوض على اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال «صفقة القرن».

وظهرت هذه الأهداف في خطاب الرئيس في أيار ٢٠١٧ في الرياض، حيث يمكن القول إنه كان العرض الأكثر شمولية في الشرق الأوسط. وتبقى كيفية تحقيقه لدور في هذه المجالات اختبار عادل لنجاح سياسته تجاه المنطقة.

لذلك، فلنرَ كيف أدى الرجل الجديد في هذه المساحات.

تنظيم الدولة الإسلامية

بالنسبة لـ«الدولة الإسلامية»، قد تكون جهود الإدارة لتسريع الهزيمة قد أثمرت. وفي ظل ترامب، زاد الجيش الأميركي من وتيرة الضربات الجوية في سورية بنسبة تصل إلى ٥٠٪، ومن المرجح أن يكون قرار الإدارة بتمكين القادة المحليين يزيد من قدرتها على الاستجابة في الوقت الحقيقي لتحولات ساحة المعركة. مع عدم إغفال التحذير المهم بأن هذه التغييرات أدت إلى زيادة في عدد الضحايا المدنيين في سورية، واستعاد التحالف المناهض لـ "الدولة الإسلامية" ٩٣٪ من الأراضي التي احتلتها سابقا، وأطاح بالتنظيم من آخر معاقله الرئيسية في العراق وسورية.

ومع ذلك، ليس من الواضح أن تصرفات ترامب قد سرعت فعلا زوال تنظيم الدولة الإسلامية، فكما اقترحت خطة حملة أوباما للعام ٢٠١٤، كان من المفترض الوصول إلى النصر بحلول أواخر العام ٢٠١٧. ولم يكن لدى ترامب «خطة سرية» لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية - كما ادعى - فقد استمر في استراتيجية أوباما بدعم الشركاء المحليين، مع المساندة من خلال الغارات الجوية والقوات الخاصة. ولكن الإدارة الجديدة تستحق الفضل في الاستمرار حتى تحقيق الهدف.

الشركاء التقليديون

وبالمثل، نجحت إدارة ترامب في إصلاح العلاقات المتوترة مع بعض الشركاء الأميركيين التقليديين، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل. وكانت هذه الثمار سهلة القطف، لكن الجمع بين الاحتفالات العامة الدافئة، والصمت على نقاط الخلاف طويلة الأمد في العلاقات الثنائية (حقوق الإنسان، واليمن، والمستوطنات)، والمواقف السياسية المنحازة (القدس وإيران)، أعادت هذه العلاقات الحميمة. وتبين من خلال الموافقة السعودية الضمنية - وحتى الدعم الهادئ - لقرار ترامب بشأن القدس، واتفاقها على رفع الحصار مؤقتا عن ميناء الحديدة في اليمن، أن هذه المشاعر الطيبة قد اشترت لواشنطن نفوذا إضافيا.

ومع ذلك، فإن هذا التقدم الساحر لم يكن ناجحا عالميا، كما ظهر مع مصر. وعلى الرغم من زيارة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، للبيت الأبيض والترحيب بترامب، فإن الحكومة المصرية لا تزال غير واثقة من الولايات المتحدة، وشعر الدبلوماسيون الأميركيون بالإحباط بسبب تردد القاهرة في معالجة المخاوف الأميركية بشأن علاقة مصر بكوريا الشمالية، من بين أمور أخرى. وكان قرار إدارة ترامب، في آب الماضي، حجب أو إعادة برمجة أكثر من ٢٠٠ مليون دولار كمساعدة لمصر دليلا واضحا على حدود نهج الاحتضان الدافئ.

طهران

وعلى النقيض من ذلك، فشلت محاولات ترامب لوقف أنشطة طهران واحتوائها في المنطقة، على الرغم من أن إدارة أوباما قد عانت أيضا في هذا المجال. ولم يتراجع دعم إيران لوكلائها المتشددين، وتلتزم طهران بنفس المواقف التي كانت عليها قبل عام. وعلاوة على ذلك، يزحف الوجود الإيراني في سورية إلى الحدود الإسرائيلية. ولا يزال الحوثيون المدعومون من إيران قوة قوية في اليمن، واقتربوا من ضرب مواقع رئيسية في الرياض.

وبدعم من إيران، دفعت الحكومة العراقية والميليشيات المتحالفة الأكراد من أربيل ومناطق أخرى في شمال العراق، واستولت على حقول النفط، وتشتت عن القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ولم تكن الاحتجاجات الأخيرة ضد النظام في إيران - رغم الترحيب الأميركي بها - مدفوعة بسياسات الولايات المتحدة. وقد تتسبب تهديدات ترامب بالتخلص من الاتفاق النووي في تعريض التعامل الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه إيران للخطر، بعد أن بدا وكأنه في طريقه للنجاح.

صفعة القرن

ويعتبر تصرف ترامب في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط كارثة لا مثيل لها، ما يؤكد الشكوك بأنه منفصل عن فريقه. وفي حين أن الممثل الخاص للمفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات، تلقى في البداية تعليقات إيجابية لجولته في الاستماع إلى المسؤولين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، فإن رفض ترامب تأييد حل الدولتين أدى إلى تآكل الثقة مع الفلسطينيين. كما لعبت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، - التي تعارض غالبيتها إقامة دولة فلسطينية - دورا في هذا، وليس لها مصلحة في استئناف عملية السلام.

وحتى قبل إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتعهده بنقل السفارة الأميركية، فشلت جهود الإدارة في استئناف المحادثات.

ونفى جاريد كوشنر، صهر الرئيس وكبير مستشاريه، أهمية التاريخ في الصراع، ودعم سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، ديفيد فريدمان، شرعية المستوطنات، وأكدت الشائعات أن اقتراح الوضع النهائي للولايات المتحدة لم يتصور عاصمة فلسطينية في القدس. ومع قرار الرئيس بشأن القدس، سرعان ما أصبحت «صفقة القرن» بالنسبة للفلسطينيين «صفعة القرن»، ورفض رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الآن قبول الوساطة الأميركية.

ويبدو أن مستشاري ترامب يعتقدون أن الغضب الفلسطيني سوف يمر، وأن عباس سوف يعود إلى طاولة المفاوضات، ربما رضوخا للضغوط المالية الأميركية. ومع ذلك، من غير المحتمل مشاركة الفلسطينيين إذا كانت القدس خارج الطاولة. وقال ترامب إن الفلسطينيين «لا يحترمون» الولايات المتحدة بعدم اجتماعهم مع نائب الرئيس مايك بينس في جولته في الشرق الأوسط، وهدد بوقف المساعدات حتى يجلسوا للتفاوض حول السلام. وليس الضرر الحقيقي في تخريب العملية المتعثرة أصلا، بل في التشكيك في وساطة الولايات المتحدة في الصراع، وتبني فكرة حل الدولة الواحدة الذي لا يفيد أحدا.

عام ترامب الأول

فكيف، إذاً، نقيّم سجل ترامب في الشرق الأوسط بعد عام واحد؟ في البداية، لا يرسم هذا الاستعراض الصورة الكارثية التي كان يخشاها الكثيرون منا عندما تم انتخاب ترامب. ومع استثناء إعلان ترامب بشأن القدس (وحظر المسلمين)، تجنبت الإدارة معظم تصريحات ترامب الانتخابية غير المستنيرة.

ولم تبدأ الولايات المتحدة «إخراج» أفراد أسر الإرهابيين، ولم تحاول واشنطن الاستيلاء على حقول النفط العراقية. ولم تدرج الولايات المتحدة جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية أجنبية. وعلى الرغم من التراجع عن تصديق الاتفاق النووي الإيراني - في تشرين الأول ٢٠١٧، لم ينسحب ترامب بعد من الاتفاق التاريخي.

ولئن كان هذا الأمر مطمئنا، فإنه للأسف مضلل أيضا. فإذا كان أداء ترامب في الشرق الأوسط مقبولا على المدى القصير، فإن تأثيره الدائم على المصالح الأميركية سيكون أكثر ضراوة بكثير. ويرجع ذلك إلى أنه ليس فشله على المدى القصير فحسب، ولكن أيضا نجاحاته، قد ينتج عنها عواقب غير مقصودة من شأنها أن تضعف الموقف الأميركي في المنطقة. وكثيرا ما يتخذ الرئيس التنفيذي تدابير غير سليمة لدعم سعر سهم شركته بشكل مؤقت، وحقق ترامب بعض الانتصارات قصيرة الأجل على حساب المصالح والنفوذ الأميركي في المنطقة في المستقبل. وقد يؤدي ذلك إلى ثلاث طرق على الأقل.

أولا، تسبب حرص ترامب على احتضان الشركاء الأميركيين التقليديين في تعزيز سلوكهم المتهور من قبل قادتهم في الداخل والخارج. ويتجلى هذا الأمر بشكل أكثر وضوحا في حالة السعودية، حيث يبدو أن علاقة ترامب وكوشنر الوثيقة مع ولي العهد الأمير، محمد بن سلمان، قد شجعت المغامر الشاب الذي لا يتمتع بخبرة. وبدأ «بن سلمان» بسرعة الحصار المفاجئ ضد قطر، واعتقل العشرات من منافسيه السياسيين في محاولة ابتزاز خرقاء، واختطف رئيس الوزراء اللبناني في محاولة عكسية لتقويض إيران.

وحدثت هذه الخطوات بعد وقت قصير من زيارات لترامب و/أو كوشنر. وسواء أكانوا يقدمون موافقة صريحة على مخططات بن سلمان أم لا، فمن المرجح أن يشعر ولي العهد بالجرأة جراء هذه اللقاءات. ونتيجة لذلك، عانت مصالح الولايات المتحدة في الوصول إلى جبهة عربية موحدة ضد إيران وتنظيم الدولة الإسلامية.

ثانيا، أهملت سياسة ترامب في الشرق الأوسط بناء علاقات بين الولايات المتحدة وشعوب المنطقة، ما ترك السياسة الخارجية الأميركية مع قاعدة دعم ضحلة وغير مستقرة. وقد أعطى الرئيس أولوية قصوى تقريبا لعلاقاته الشخصية مع قادة المنطقة الأكثر استبدادا، ولم يبذلوا جهدا يذكر للوصول إلى جمهورهم. ومن شأن إبرام الصفقات مع الرجال الأقوى أن يجلب ذلك أرباحا قصيرة الأجل، ولكن عندما تفتقر هذه الترتيبات إلى الدعم الشعبي، فإنها تكون عرضة للانتكاس السريع. وعلى سبيل المثال، في حين قبلت الرياض تحركات ترامب بشأن القدس، فإن الدعم السعودي المستمر لخطة السلام الأميركية يبدو أنه يعتمد كليا على التأثير المستمر لشخص واحد، وليس وصفة للنجاح الدائم.

والأسوأ من ذلك أنه عندما يتجاهل ترامب شعوب الشرق الأوسط، فهو لا يستعد لها. وكان قراره بشأن القدس، وحظر المسلمين، ومذكرة وزارة الخارجية المسربة التي تشير إلى خطط لاستخدام حقوق الإنسان كورقة ضد المعارضين - مع تجاهل الأخطاء من قبل الحلفاء - قد قوضت بلا شك مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة على المستوى الشعبي. ولقد كانت واشنطن تكافح دائما لتحسين سمعتها في الشرق الأوسط، ولكن هذه الأخطاء المفرطة جعلت من المستحيل ذلك تقريبا. وإذا حدث التغيير في نهاية المطاف في المنطقة، فإن سياسات ترامب تزيد بشكل كبير من احتمال أن تكون هذه التغيرات معادية لأميركا.

ثالثا، وأخيرا، إذا نجح ترامب - إلى حد ما - في إعادة بناء شراكات تقليدية في المنطقة، فقد كان له أثر معاكس على حلفائنا الأوروبيين الذين يشكل دعمهم لنا قوة مضاعفة ومصدرا للشرعية الدولية. فعلى سبيل المثال، أدت التهديدات بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني إلى دفع الأوروبيين إلى التفكير في طريقهم الخاص في الاتفاق، والتخلي عن سياسة الولايات المتحدة في إيران. وخلال الجولة الأخيرة من الاحتجاجات في إيران، لم تتمكن الإدارة من إقناع أوروبا باتخاذ موقف أقوى لصالح المظاهرات - التي كان من الممكن أن تكون أكثر تأثيرا - بسبب العلاقات الأوثق بين أوروبا وطهران، لأنهم اشتبهوا في أن دوافع خفية كانت وراء الاحتجاجات. وبغض النظر عن حلفاء أميركا الأوروبيين، فإن سياسة ترامب في الشرق الأوسط تجعل من الصعب على الولايات المتحدة متابعة مصالحها.

عام ترامب الثاني

وبالنظر إلى العام الثاني لترامب، لا يوجد سبب يذكر للتفاؤل. وقد قام موظفو الخدمة المدنية باختبار بعض أسوأ غرائز الرئيس في العام الأول، وذلك جزئيا لأنهم كانوا الوحيدين الذين يعرفون كيفية تشغيل آلية الدولة. ومع مرور الوقت، من المرجح أن يتم تعيين السياسيين الذين يتقاسمون وجهات نظر ترامب بشكل حقيقي، أو يتغاضون عنها في عملية السياسة الخارجية، وبالتالي يصبحون أكثر مهارة في النهوض بأولويات الرئيس، مما يزيد من احتمال التحركات الطائشة من قبل الإدارة.

وكان الشرق الأوسط، بالنسبة لكافة الاضطرابات التي وقعت العام الماضي، خاليا من الأزمات نسبيا. وفي أوقات الأزمات - ولا سيما تلك التي تنطوي على بعد عسكري - كانت الإدارة هي الأكثر حرية في التصرف. وبدون التقليل من أزمة الخليج أو وضع القدس، لا يزال ترامب لم يختبر أي حالة طوارئ عسكرية. فكيف ستستجيب الإدارة لو قتل الوكلاء الإيرانيون في سورية جنودا أميركيين، أو ضرب صاروخ حوثي هدفا رئيسيا في الرياض، أو أطلقت إسرائيل حربا جديدة في لبنان؟ لا شيء في هذا التحليل يوحي بالثقة في قدرة ترامب على إدارة مثل هذه الحالات. وفي نهاية المطاف، مهما كانت الأمور سيئة العام الماضي، فمن الممكن، بل على المرجح، أن تزداد سوءا في العام الجديد.

عن "فورين بوليسي"

ترامب.

السياسة الأميركية تجاه إيران: ترامب يكتفي بالكلام!

بقلم: دينيس روس*

قد لا تكون أسهم الرئيس دونالد ترامب مرتفعة للغاية في الولايات المتحدة، لكن كل من أمضى مؤخراً بعض الوقت في إسرائيل أو السعودية، كما فعلتُ أنا، يمكنه أن يشهد أن الرئيس الأميركي هو من المفضلين في أوساط قادة هاتين الدولتين الشرق أوسطيتين.

لماذا؟ لأنه ببساطة ليس باراك أوباما. فالإسرائيليون والسعوديون على السواء كانوا يعتبرون أن الرئيس السابق أوباما لا يفهمهم أو يفهم التهديدات التي واجهوها في المنطقة. فالخطر الذي شكّلته إيران يهدّد بشكل كبير كلا الدولتين، وقد أصبحتا على قناعة بأن أوباما رأى في الإيرانيين حلاً للمشاكل في المنطقة وليس مصدر تلك المشاكل كما هو الحال عليه حقاً. وفي المقابل، يتحدث ترامب بصراحة عن التهديد الذي تشكله إيران على المصالح الأميركية وحلفائها في الشرق الأوسط.

أما المفارقة الكبرى فهي أن ترامب لم يضع بعد أي سياسات عملية تتناسب مع أقواله. صحيح أنه صنّف كيانات إيرانية منظمات إرهابية من أجل فرض عقوبات مالية عليها، وكذلك فعل أوباما. فضلاً عن ذلك، كان أوباما - رغم كل استعداده لانتقاد إسرائيل على سياسة المستوطنات التي تنتهجها، وانتقاد السعوديين على عدم رؤيتهم ضرورةً لـ"مشاركة" المنطقة مع الإيرانيين - متجاوباً للغاية لتلبية الحاجات الأمنية لكلا البلدين. فابتداءً من تمويل نظام "القبة الحديدية" للدفاع الصاروخي في إسرائيل وصولاً إلى بيع السعوديين أسلحة بعشرات مليارات الدولارات، ساعد البلدين على توسيع قدراتهما الدفاعية خلال ولايته الرئاسية. وقد تكون مشاركة المعلومات الاستخباراتية والعمليات المشتركة التي قادتها الولايات المتحدة ضد العملاء الإرهابيين أكثر أهمية حتى من حيث التهديدات الفعلية التي واجهها السعوديون، بما في ذلك من الإيرانيون.

وحتى الآن، يُعتبر دعم ترامب لإسرائيل والسعودية رمزياً في المقام الأول. ويقيناً، أن الأمور الرمزية بالنسبة لكليهما تكتسي أهمية. فالدولتان تعتبران أن الدعم الرمزي هو بمثابة مؤشر إلى خصومهما بأن الولايات المتحدة ستكون إلى جانبهما، ومن الواضح أن الإسرائيليين يفضلون الاحتضان الرمزي لترامب على الانتقاد العلني لأوباما.

وفي حين تدلّ الرمزية على شيء ما، فلا بدّ من دعمها بمضمون جوهري خشية أن تفقد معناها. فقد تمّ الإعلان عن مبيعات الأسلحة إلى السعوديين وسط قدر هائل من الضجة ولكنها لم تتحقق بعد، وقد لا تحدث في أي وقت قريب. صحيح أن الرئيس الأميركي أوضح أن إدارته تسعى إلى محاربة إيران أو احتوائها، وخاصة في المنطقة، حيث يتوقّع السعوديون محاولة إيرانية لمحاصرتهم والهيمنة على الأنظمة العربية، ولكن أين فعلت الولايات المتحدة ذلك حقاً؟ ليس في سورية، حيث يتجلى التوسّع الإيراني بشكل أكثر وضوحاً. وليس في اليمن، حيث وصف المسؤولون السعوديون كيف يقوم الحوثيون باطراد بإطلاق الصواريخ المزوّدة من إيران باتجاه المدن السعودية. وفي حين تسلّط الإدارة الأميركية الضوء على عمليات نقل الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين، إلّا أنها لا تعترض هذه الشحنات بشكل فعال، على الرغم من صدور قرارين من مجلس الأمن الدولي - رقم ٢٢١٦ و٢٢٣١ - يحظران عمليات النقل هذه.

أما بالنسبة لإسرائيل، فلا يُعتبر تنامي الوجود العسكري الإيراني ووكلاء إيران من الميليشيات الشيعية تهديداً نظرياً. وقد تحدثت إدارة ترامب عن الحاجة إلى بناء حاجز يفصل إسرائيل عن «حزب الله» والميليشيات الشيعية الأخرى - ولكن حين زرتُ مرتفعات الجولان، أشار القائد المحلي الإسرائيلي في المنطقة إلى مركز مراقبة وقيادة أمامي لكل من «فيلق القدس» الإيراني و«حزب الله» على بعد أقل من ٤ أميال. ويثير مسؤولو الأمن الإسرائيليون الآن مسألة مواجهة "جبهة شمالية" تضم لبنان وسورية على حد سواء.

ويشعر جميع أولئك الذين تحدثتُ إليهم بأن الولايات المتحدة تنازلت عن سورية لصالح روسيا، تاركةً إسرائيل للتعامل بمفردها مع الوجود الإيراني هناك. وبطبيعة الحال، يعتقد هؤلاء أنه لو كانت الولايات المتحدة مهيأة للإشارة إلى استعدادها لوضع حدّ للتوسّع الإيراني في سورية، فإن السلوك الروسي قد يتغيّر أيضاً - ولكن على الرغم من تركيز خطاب وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بشأن سورية الشهر الماضي على مواجهة إيران، إلّا أنّ مسؤولي الأمن الإسرائيليين الذين تحدثتُ معهم لم يروا أي مؤشر على أن الإدارة الأميركية ستقابل أقوالها بأفعال.

لذلك، لا عجب فعلاً من أن تُحذّر إسرائيل بأنها ستعمد إلى اتخاذ خطوات أحادية الجانب إذا قامت إيران ببناء مصانع في سورية ولبنان لإنتاج المزيد من أنظمة التوجيه الأكثر دقة لآلاف الصواريخ التي سبق أن أرسلتها إلى هذين البلدين. ومن شأن هذه الخطوة أن تشكل تهديداً إستراتيجياً لإسرائيل، نظراً إلى حجمها الصغير وكذلك إلى العدد الصغير من أهداف البنية التحتية الأساسية العسكرية والمدنية. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو من زار روسيا سبع مرات خلال العامين الماضيين للاجتماع مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوتين، ليس فقط لضمان عدم وجود نزاع بين إسرائيل والقوات الروسية في سورية، ولكن أيضاً سعياً منه لإقناع الرئيس الروسي بضرورة احتواء انتشار البنية التحتية العسكرية الإيرانية في تلك البلاد. وقد نجح المسعى الأول، في حين فشل الثاني.

ولا شك أن الإسرائيليين يتمنون ألا يكونوا بمفردهم في هذه المسألة. ويتساءل الكثيرون عن سبب عدم قيام الرئيس ترامب بتحذير بوتين بسريّة حول مخاطر ما يقوم به الإيرانيون، وخطر التصعيد نتيجة لذلك، واستعداد الولايات المتحدة لدعم الإسرائيليين في حال اندلاع صراع خطير بين إسرائيل وإيران أو «حزب الله» في سورية ولبنان؟ ألن يكون للتحذيرات الأميركية الجدية أثر أكبر على الأرجح على الروس - وبالتالي الإيرانيين - من تعبير الإسرائيليين عن مخاوفهم؟ وألا يجب أن يدرك الروس أن هناك مخاطر مرتفعة لجرّ الولايات المتحدة إلى مثل هذا الصراع، حتى وإن لم يكن أي من البلدين يرغب في ذلك؟

ومن الأرجح أيضاً أن يعير بوتين هذه التحذيرات اهتماماً أكبر لو رأى أن الإدارة الأميركية تتخذ خطوات فعلية لمواجهة الإيرانيين - ربما من خلال التوضيح بأنه إذا لم يعمل الروس على احتواء أي توسّع إيراني إضافي في سورية فإن الولايات المتحدة ستستخدم قوتها الجوية للقيام بذلك. ومن شأن هذه الخطوة أن تعني أكثر من مجرد دعم رمزي للسعوديين والإسرائيليين، وهذا الدعم سيضعف لا محالة. وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في أن يتقلّص شعور الإسرائيليين والسعوديين بأنهم بمفردهم في هذه المعركة، وأنهم ليسوا بحاجة إلى استباق أي تهديدات متوقّعة، على إدارة ترامب أن تدرك الحدود بين الخطاب والرمزية وقوة الأفعال.

عن "فورين بوليسي"

* مستشار وزميل "ويليام ديفيدسون" المتميز في معهد واشنطن، وكان قد عمل مساعداً خاصاً سابقاً للرئيس أوباما.

ألمانيا تسبح عكس التيار القومي في أوروبا

بقلم: فيليب ستيفنز

كان هناك وقت اعتقدت فيه أوروبا أنها قد تصالحت مع التاريخ. دول شرقي آسيا - اليابان، والصين، وكوريا - قد تُغذي جذور الصراعات الماضية، لكن أوروبا حررت نفسها من ذلك الإرث، مع إنشاء الاتحاد الأوروبي.

يجب ألا تكون معجبا متحمسا لأوروبا لترى أن التكامل الاقتصادي كان بمثابة عامل مُساعد للمصالحة ما بعد الحرب.

كل هذا كان قبل قيام حكومة بولندا الاستبدادية بإعادة فتح ملف مطالب بدفع تعويضات الحرب من جارتها ألمانيا، وسعي رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، إلى إصلاح سمعة زعيم فترة الحرب الفاشي في بلاده ميكلوس هورثي.

حزب القانون والعدالة الحاكم في وارسو يُريد الآن تجريم أي مقترح بأن أيا من البولنديين كان متواطئاً في تشغيل معسكرات الاعتقال النازية.

تحتفل الأمم في الغالب بالتاريخ من خلال تمييز الانتصارات على الصعوبات، أو في بعض الأحيان، الاستحمام في حنين أمجاد الماضي "نوستالجيا".

في لحظة إنكارها، فإن بريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، لا يُمكن أن تحصل على ما يكفي من ذكريات تشرشل بشأن البقاء وحدها. القومية الجديدة باتت متجذرة في معظم المظالم المتصورة.

أوربان لم يتصالح تماماً مع فقدان الأراضي المجرية بموجب معاهدة تريانون في العام ١٩٢٠. ياروسلاف كاتشينسكي، زعيم حزب القانون والعدالة، يرى أن هناك مؤامرة ألمانية أو روسية أو من البلدين، في كل زاوية، مجتراً بكثافة التاريخ.

اليمين القومي يُراقب الأعداء بحرص. الآن يضمون إلى الخصوم القدامى من اللاجئين المسلمين من الشرق الأوسط، إلى الخصوم المباشرين من اليهود.

أوربان ليس وحده في مأخذه التحريفي عن الديكتاتوريين في الثلاثينيات. في الدوائر الإيطالية اليمينية المتشددة غالباً ما نسمع أن التاريخ "أساء فهم" الزعيم الفاشي بينيتو موسوليني.

الأصعب فهمه كانت التظاهرات الغاضبة في أثينا ضد حق مقدونيا، الجمهورية اليوغوسلافية السابقة، في أن تحمل ببساطة اسم مقدونيا، المرتبطة بمجد الإسكندر الأكبر. دولة البلقان الصغيرة مُتهمة بالسعي للاستيلاء على الإرث اليوناني.

على أن السؤال هو: هل هوية اليونان فعلاً هشة إلى هذه الدرجة؟ بالتأكيد بعد صعوبات الأعوام السابقة يُمكن أن يجد القوميون حقدا أكثر حداثة من الحجة عن نسل فيليب المقدوني والد الإسكندر المقدوني.

هناك دولة أوروبية واحدة لم تسع قط إلى نسيان تاريخ القارة خلال النصف الأول من القرن العشرين. يبقى الألمان تماماً غير مرتاحين إلى الحديث عن الماضي، لكنهم مصممون على مواجهته. بهذه الطريقة بإمكانهم إضفاء الشرعية على الحاضر.

عند المشي في شوارع برلين لن تجد مهرباً من تشويه سمعة هتلر - من اللوحات التذكارية الصغيرة والذهبية المرصعة في الأرصفة لتمييز أماكن تم قبض اليهود الأفراد فيها، إلى النصب التذكاري المُحبط والمُلهم بجانب بوابة براندنبورج، والرواية الكئيبة لصعود النازية في متحف التاريخ الألماني.

في الأسبوع المقبل، سوف يجتمع قادة سياسة الخارجية والدفاع من كافة أنحاء الديمقراطيات الغربية المتقدمة من أجل مؤتمر الأمن السنوي في ميونيخ.

اثنان من استنتاجات مداولاتهم يُمكن كتابتها مسبقاً. تنصّل دونالد ترامب من القيادة العالمية لصالح قومية "أميركا أولاً"، يترك أوروبا لتبذل المزيد من الجهد لحماية أمنها.

لا مراء في أن الدولة الأكثر قدرة على تحمّل المزيد من عبء الدفاع الأوروبي، هي ألمانيا.

لا يمكن للمضيفين الشكوى. لقد كان في ميونيخ يوم أن قدّمت أنجيلا ميركل الصيف الماضي تقييماً لاذعاً لترمب باعتباره شريكاً غير موثوق به.

الشهر الماضي في دافوس، دعت أوروبا إلى "وضع مصيرها بين يديها". عند التحدث مع صناع السياسة في برلين ستحصل على نفس الرسالة: ألمانيا ستلعب دورها، باعتبارها أقوى دولة في أوروبا. أنا أتساءل. قد تُخبر ميركل الجماهير الدولية بأن ألمانيا ستدفع ثمن الدفاع والأمن، إلا أن مسودة اتفاق الائتلاف التي ناقشها حزبها الحزب الديمقراطي المسيحي مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي تقول قصة مختلفة نوعاً ما.

باستثناء بعض الملاحظات المبتذلة فإن "السياسة الخارجية الألمانية مُكرّسة للسلام" - لا تقول المسودة أي شيء عن دور ألمانيا في الحفاظ على نظام دولي مفتوح.

أما بالنسبة للدفاع، حسناً، "يبقى الدفاع الفيدرالي الألماني عنصرا لا يُمكن الاستغناء عنه من سياسة الأمن الألمانية".

النقاد يدعون هذا بالاستفادة المجانية. وهناك شيء من ذلك. ألمانيا مجتمع مستقر مزدهر واكتسب مواطنوها الثراء لأن الآخرين دفعوا مقابل أمن أوروبا، على أنه لا ينبغي أن يُقلل أي أحد من شأن أهمية التاريخ.

بُنيت مقبرة إنفاليدين في برلين منذ أكثر من ٢٥٠ عاماً بناءً على أوامر فريدريك العظيم لترسيخ ذكرى أبطال الحرب في بروسيا.

ضمن القبور، هناك قبر المُحارب جيرارد فون شارنهورست، لكن لا تتوقع العظمة - فالآثار تقبع على خردة صغيرة من أرض غير مصانة، مُحاطة بكتلة سكنية وقناة خلف محطة سكك حديدية رئيسة في المدينة.

شارنهورست يتشارك الأرض مع مؤلفي عملية فالكيري، المحاولة الفاشلة من قِبل الضباط العسكريين لاغتيال هتلر.

في مكان ما، في قبر غير مميز، يوجد راينهارد هيدريش، ضابط من الحرب العالمية الثانية ترأس مؤتمر وانزي سيئ السمعة.

هذه مقبرتنا على غرار "أرلنجتون"، كما أخبرني وزير الخارجية الألماني السابق باقتضاب.

إنها طريقة أخرى للتعبير عن الأمر وهي القول إن السلام العنيد في ألمانيا يجعل التاريخ مفهوماً.

هذا أمر غير ملائم بالنسبة للذين يعتقدون أن أوروبا تحتاج في الواقع إلى بذل المزيد من الجهد للدفاع عن نفسها.

ألمانيا، على الأقل، تظل متمسكة بالروايات الحقيقية للأحداث التي يتظاهر القوميون الغاضبون، بأنهم قد نسوها.

عن "فاينانشيال تايمز"